كلمة لبنان

في جلسة اللجنة السادسة

حول سيادة القانون

8/10/2018

سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء

نلتئم اليوم تحت هذا الهيكل لمناقشة موضوع من أهم المواضيع والذي بسببه نحن اليوم ملتئمين تحت قبة الأمم المتحدة، الا وهو موضوع سيادة القانون. وفي هذا المجال، نشكر سعادة الأمين العام على تقريره حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها. كما يتبنى لبنان ما جاء في كلمة كتلة عدم الإنحياز.

سيدي الرئيس،

ان المجتمعات الإنسانية قد بنيت على أساس علاقة ترابطية بين ثلاثة عناصر: استمرار المجتمع، تقنين قواعده، وتطبيق هذه القواعد. ان هذه العناصر مترابطة ومتلازمة لتشكل حلقة فاعلة. ان وجود خلل في أي عنصر لا بد ان يؤدي الى اخلال العناصر الأخرى.

ان أفراد المجتمع الواحد لا بد ان يتفقوا على القواعد التي تحكمهم، وان الالتزام بهذه القواعد يؤمن استمرار هذا المجتمع واستقراره. ففي لبنان مثلا، توصلنا الى نظام يعرف بالديمقراطية التوافقية وهو من الأنظمة الأكثر تمثيلا في العالم حيث تتمثل جميع القوي السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية وتتشارك في التشريع واتخاذ القرارات السياسية.

عند دراسة عناصر هذه الحلقة الفاعلة، يمكن استخراج عدة عوامل مؤثرة وهي: الإرادة السياسية لبناء الدولة، ، الالتزام بتطبيق القواعد، وتطبيق مبدأ المحاسبة، وتربية المجتمع لمعرفة قواعده.

ومن هنا تكمن أهمية منظمة الأمم المتحدة لتلعب دور الوسيط في المجتمعات غير المستقرة لمساعدتها للوصول الى إرادة سياسية موحدة لبناء الدولة أو للعب دور الوقائي من خلال العمل على تمتين هذه الإرادة في حال كانت مهددة.

ومن هنا نشجع الدعم الذي تقدمته منظمة الأمم المتحدة في الكثير من الدول لتطوير القدرات المحلية على تعزيز سيادة القانون وتطبيقه من خلال تمتين مؤسسات الدولة والعمل على الحد من العنف المسلح وضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة ومكافحة الفساد والإرهاب.

الا انه يجب ان نشدد على أهمية التربية ونشر ثقافة الالتزام بالقانون واحترام حقوق الإنسان خاصة في المجتمعات الغير مستقرة.

على الصعيد الدولي، يمكن تطبيق نظرية الحلقة الفاعلة التي أشرنا اليها على المجتمع الدولي. ان الإرادة السياسية للمجتمع الدولي أوجدت قواعده وأنشأت منظمة الأمم المتحدة ومن هنا تكمن ضرورة الالتزم بالقواعد التي اتفقت عليها الدول وتطبيقها وتطويرها لكي ينعكس ذلك على استقرار النظام الدولي والمجتمعات الذي يتضمنها.

طبقا لذلك، يجب على الأمم المتحدة ان تعمل على تعزيز الإرادة السياسية للدول لاعادة الثقة الكاملة بالنظام التعددي، والابتعاد عن اتخاذ خطوات أحادية خاصة في القضايا الدولية والمترابطة.

كما يجب تعزيز ثقافة الالتزام بالقانون الدولي والا ماهي جدوى دراسة واقتراح وتدوين القانون الدولي إذا لا توجد أي نية أو إرادة لتطبيقه. ومن هنا يجب التفكير بالآليات التي يمكن ان تعتمد لتعزيز التزام الدول بالقواعد التي تعهدت بها.

ان تعزيز ثقافة الالتزام بالقانون الدولي يجب ان يترافق مع تطويره واقتراح قوانين جديدة لتغطية المجالات التي يمكن ان تكون موقع خلاف بين الدول. ان تعزيز القانون والالتزام به يؤدي مباشرة الى حل النزعات بطرق سلمية. فنشجع في هذا المجال

اللجوء الى محكمة العدل الدولية لحل الخلافات الدولية والاستئناس بآرائها الاستشارية والالتزام بها للوصول الى حلول عادلة للقضايا الدولية العالقة.

وبناء على ذلك، نقترح موضوعين لمناقشتهما خلال اعمال اللجنة السادسة: أولاً الوساطة ودورها في حل النزاعات، وثانيا، اليات لتعزيز التزام الدول بالقانون الدولي.

وفي النهاية، اتمنى لرأستكم ولزملائي الأعزاء النجاح في هذه الدورة وتبادل مفيد للأفكار القانونية لما فيه من مصلحة لمنظمة الأمم المتحدة وللدول المنضوية تحتها.

شكراً حضرة الرئيس ...